

افاده مر ونحوها كعضوه وعرضه واختصاصه وان يخرج مع
 المرأة اي زيادة على ما في الرجل ويعتبر في الامر الجميل اخر ومن
 باه من نفسه معه من قرب ونحوه كما تحته الا ان الذي وهو
 ظاهره من ولا ينافي هنا كذا من مرد تقه لان الامر يخرج عليه
 النظر والحلوة بمثله ولا كذا المرأة ولا المرأة تستحق جفيرة
 مثلها ما لا يستحق الذكر جفيرة مثله ومن عزم يخرج طوقه رجل
 بامر دين او كراه ذكره في الايجاب كزوجها اي ولو واسقاه
 حمة وعرفه بمنعه من النجور بامر الله ومثله المحرم بسبب
 او غيره لان الوازع الطبيعي اقوى من الوازع الشرعي اه افاده
 مر وعملها اي النعمة وهي كذا لا تخرج من نظرها والحلوة
 بها الا في المسوخ مثله في ذلك ولا وجه اشتراط مصاحبة من
 يخرج معها بحيث يمنع طلوع الفجرة اليها وان يعرفها قليلا في
 بعض الاحياء انه من جر وامر اثنين هو قيد للجواب ويقتضي
 في الجواز لغرضها امرأة واحدة وسفرها وحدها ان امنه اما
 سفرها وان قصر لغرض من يخرج نخل او غيره فحرام مع
 النسوة مطلعا ولو اذن الزوج فلا يجوز ان يخرج خارج السور
 ولو مع النسوة الفات او اذن الزوج بل يدين خروجه هو او
 المحرم او عبد بشرطه معها في يقع الا ان من خرج النساء الى
 المقابر الى خارج السور عقيمة يجب منعهن منه بان لم
 يستحسنك اي يثبت والبالسبية نعم ان كان بركة او دوا مسافة قصر
 منها الزمة التي بنفسه ما لم ينه الى الله لا يقدّر معها على الحركة وقوله
 لا يستسأل السابق اي بلا مشقة شديدة وان يجد هو شرط
 لا استطاعة بالغير وكذا ما بعد الشرط احد هذه الامور الثلاثة
 يوم الاستحجار يخرج بذلك نفقته ونفقة العيال ذهابا وايابا
 فلا يشترط كونها فاعلة كما ذكر لاقامته عندهم ويكفي من تحصيل
 موثقه وموثقه قاله مر متطوعا بذلك اي بالنسبة من جملة او غيره
 بعضا كان المتطوع من اصل او فرع واجنبيا بدها بذلك ام لا فيجب

سواء

سواء اذا توسع فيه الطاعة ويشترط ان يكون المتطوع غير معصو
 موثوقا به اي فرضه ويكون بعضه غير ماض ولا معولا على الكسب
 او السؤال الا ان يكتب في يوم كفاية ايام وسفره دون حد حلتين
 ويخرج بالمطوع بالنسبة المتطوع عماله للخدمة ولو ولد او وادرا
 فلا يجب ان يسهل لعظم المنفعة بمختلف المنفعة في بذل الطاعة بالنسبة
 بدليل ان الانسان ليستغنى عن الاستعانة ببدنه في الاعمال
 وحيث اجاب المطاع لم يرجع وكذا المطوع ان اخبره ولو مات المطوع
 والمطاع او رجع المطوع وان كان بعد ما كان اليه استقر العوجوب
 في ذمة المطاع فيجب من تركه والا بان كان قبل ذلك رجوع المطاع اليه
 لم يستقر ولو كان له مال ولم يعلم به او من يطعمه ولم يعلم بطاعته
 وجب عليه الج وجوب استقر اعباءا بما في نفس الامر ان يفي
 لمخصا من المنفعة ومن بالرزق بقدره او كسر ما في النفقة
 فان قال له ج عني بالرزق او بالنفقة كانت جعله سوا قدر
 ذلك ولا صحة فيما اذا قدر ونظمه المسعى وفاسدة العلم بقدر
 وتلزمه اجرة المثل والج صحيح بكل حال واما الصورة التي ذكرها
 بقوله كان يقول له ج عني بالرزق او بالنفقة كانت جعله سوا قدر
 ويخرج من الجاهلين ذلك بالعمل وهذا بالرزق فلو استاجر
 بالنفقة اي الكفاية والرزق ففي كلاهما تعين اي عقد بلغظ
 الاجارة بان قال استاجر منك ليج عني بالرزق او بالنفقة وقوله
 لم يصح اي الاستحجار وتلزمه اجرة المثل وقوله ليجها لها خراج
 ما لو قال لعل كل يوم كذا فانه يصح وتلزمه المسمى والج صحيح
 بكل حال لانه والعرق بين هذه الاجرة والجملة انه ان تعقد باحد
 الطرفين بكتفه احكامه المعلومه له في بابها كاجور من الجاهلين
 في الجملة دون الاجارة قاله روالا جارة هنا اما اجارة عني
 كما استاجر كل عني او عني هذه السنة فان عني غير السنة
 الاولى يصح وان اطلق صح وحمل على الحاضرة ويشترط لصحة
 العقد قدرة الجير على الشروع في العمل واستيعاب المدة هنا والمكي